

الخاتمة :

ومن خلال كل هذا نستنتج أن عملية التنمية بكل انواعها هي غاية كل الدول نامية أو متقدمة وخاصة التنمية الإدارية و التي تعني تغير الوضع الى حال افضل و بالتالي تغير كل ماهو سيئ ومنه فان كل الإدارات تسعى لتحقيق التنمية الادارية لكن المشكلة هي أن هذه العملية تعرقلها معضلة كبيرة والتي تتمثل في الفساد والذي يعد أكبر عائق في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية وحتى الادارية ، لقد انتشرت ظاهرة الفساد في العديد من الدول ووصلت إلى مستويات ومعدلات غير مسبوقة في حجمها وتنوعها، وأثارها على المدمرة على الحياة الإنسان ورقابية، ومما لا شك فيه أن استفحال هذه الظاهرة الخطيرة سيعرض الموظف إلى انتقاد شديد من قبل المواطنين بالدور الفعال الذي يجب أن تلعبه أجهزه الإدارة العامة.

و كما هو معلوم فانه لا يمكن تحقيق تنمية ادارية في ظل وجود فساد اداري و للقضاء على هذا الاحير وتحقيق تنمية ادارية لابد من وضع اليات كالتدريب اي وضع برامج تدريبية وكذلك العمل على تحفيز الموظفين من خلال المكافات و الهدايا وغيرها بالاضاف الى وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وذلك من خلال وجود قائد جيد يتعامل مع القضايا المطروحة باحكام و رشادة بالاضاف الى هذا فان هناك الية تساهم في التخفيف حدة الفساد الاداري و التي تتمثل في وجود ادارة الكترونية اذ ان هذه الاخيرة توفر الشفافية و المساءلة و تسهل عملية التعامل والواصل كما تخفف من البيروقراطية و منه فان المواطن لا يلجا الى الرشوة لقضاء حاجته.

ولهذا ولتحقيق رشادة ادارية وايجاد ادارة الماسسات لابد من العمل على توفير هذه الاليات و العمل على تطبيقها.

لذلك حاولت الدول تقديم حلول للحد من مشكلة الفساد عن طريق تفعيل سياسات التنمية الإدارية وحل عجلة التنمية الإدارية تدور.

وحتى تحقق التنمية الإدارية فعاليتها ومسايرتها للأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية في المجتمع فان على المهتمين بها ان يسلكوا سياسات جديدة في عملية الإصلاح الإداري آخذين بعين الاعتبار جانب تحسين وتطوير برامج التدريب، ووضع قواعد عملية وثابتة لنقل الموظفين وتطوير سياسة الترقية وإجراءاتها كما يجب حماية الموظف من بعض الممارسات التي قد يتعرض لها كالضغوطات السياسية من قبل رجال السياسة وكبار موظفي الدولة مما يسبب في ظاهرة انتهاك الأخلاق الوظيفية.

تعاني الجزائر وعلى غرار باقي الدول النامية من انتشار فادح لظاهرة الفساد الإداري الذي استحكمت حلقاته وطالت مختلف المنظمات والمؤسسات الجزائرية وخاصة الحكومية منها.

فلقد بدأ المواطنون يتدمرون من الوضع القائم إذا أننا نجد أن الحكومة الجزائرية أصبحت تمارس البيروقراطية علنا بجانبها السلبي، كما أننا نجد أن الحكومة اليوم أصبحت لا تهتم بالصالح العام بل أصبحت تهتم بالصالح الخاص.